السيد الرئيس،
مؤسسة السلام، ومنظمة أميريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، يبدون قلقهم البالغ إزاء التجاهل المتعمد في لتوصيات الناتجة عن الاستعراض الدوري الشامل. وتعد دول مجلس التعاون الخليجي مثالا بارزا على ذلك ومنها البحرين والمملكة العربية السعودية.

في عام 2012، كانت البحرين أول الدول الخاضعة للاستعراض الدوري الشامل في دورته الثانية وقدمت استعراضها الدوري الشامل الثاني. قامت 67 دولة بتقديم 176 التوصيات، قبلت منها البحرين 158 توصية. تركزت التوصيات على معالجة الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان: مثل التعذيب وسوء المعاملة، وانتهاكات قطاع الأمن، والمحاكمات الجائرة، والعدالة الجنائية، والقيود المفروضة على حرية الصحافة والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وقوانين الاتجار بالبشر والعمل البشري، وعملية الحوار الوطني. للأسف، بعد ثلاث سنوات، ونحن نرى أن القضايا المتعلقة بالتوصيات المقدمة لم تزدد الا سوءا، حيث عملت والبحرين وبشكل متكرر على التناقض مع التوصيات التي قبلتها في عام 2012 في الاستعراض الدوري الشامل.

وبالمثل، فإن السعودية تلقت 225 توصية تناولت قضايا واسعة النطاق حينما قدمت استعراضها الدوري الشامل الثاني في 2013. ومن بين هؤلاء، قبلت السعودية 187 توصية كانت منها 151 توصية قبلتها بشكل كامل دون تحفظ و 36 توصية قبلتها بشكل جزئي. تناولت التوصيات قضايا الانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها وسحب التحفظات، إصلاح النظامين القضائي والقانوني، الحقوق المدنية والسياسية، حقوق المرأة والطفل، نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها، عقوبة القتل (الإعدام) والعقوبات البدنية، مكافحة التمييز والعنف الأسري، التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، مكافحة الاتجار بالأشخاص، حقوق العمال، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكافحة الإرهاب، هذا ونقترب من عامين على صدور التوصيات وصرحت السعودية في كلمتها في الدورة 28 أنه تم تكليف الجهات الحكومية ذات العلاقة، بتنفيذ التوصيات، وأن معظمها دخل حيز التنفيذ. ولكن الحقيقة أن حالة حقوق الإنسان في السعودية في تراجع وتعيش أسوأ حالاتها، من ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان والحكم عليهم بالإعدام والسجن لسنوات طويلة ومحاكمتهم بقوانين الإرهاب وفي محاكم الإرهاب وقمع حرية التعبير، والإقصاء الكامل والممنهج للمجتمع المدني.

لذلك فإننا ندعو إلى ملاحظة هذه التطورات المثيرة للقلق في هذه الدول مثل البحرين والمملكة العربية السعودية، وندعو إلى أكبر قدر من المساءلة في تنفيذ توصيات الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وضمان أن تكن آليات المتابعة فاعلة نحو تنفيذ التوصيات، وذلك بهدف تعزيز وزيادة الالتزام بهذه الآلية الهامة.